الاستقلال — ماهو؟ (*)

الاستقلال، ما الاستقلال، وما أدراك ما الاستقلال؛ الاستقلال كلمة تدور في هذه الأيام على ألسنة الشرقيين والأقوام؛ فيظن أنها مما يشترك في فهم كنهه الخواص والعوام؛ وما هذا الظن الا من بعض الأوهام

الاستقلال كلمة من كلم السياسة وهي من الأسماء الأجناس المنقسمة الى أنواع مختلفة كالاستقلال السياسي والاستقلال الاداري والاستقلال الاقتصادي، وكان يظن أن اطلاق لفظ الاستقلال أو وصفه بالتام يشمل جميع أنواع هذا الجنس بحيث يكون الشعب الذي يطلبه لنفسه وتعترف به الدول حر التصرف في جميع أنواع التصرف في حكومته لا فرق بينه وبين الدول الكبرى كانكلترة وفرنسة أو النمسا كسويسرة وبلجيكا. وقد كانت الدولة العثمانية من الدول الكبرى المعترف لها بالاستقلال التام المطلق وكنا رأينا ما عاجزة عن زيادة ضريبة المكس الجمرك على ما يرد من صادرات الممالك الاجنبية وعاجزة عن تنفيذ قانون وضعته للمواد الكحولية، أقره مجلس الامة وصدقت به الارادة السنية، ذلك بأن لدول كبرى عارضت في هذا وذاك. وما فتح للدول باب الاعتراض عليها الا تلك الامتيازات التي كان أصلها منحة من القوي للضعيف وعطفاً عليه وتساهلا في ما ملكته عملا بهداية الشرع

(*) هذا هو المقال الموعود به في الجزء الخامس ص ٢٨٠

الاسلامي . ورأيا في أثناء هذه الحرب تصرفا غريبا من هذا . ذلك التصرف الذي قام به دول الاحلاف في بلاد اليونان المستقلة تمام الاستقلال باعترافهم حتى أفضى الى خلع ملكهم واخراجه من بلاده ومجيئهم في ذلك انه خائف دسائس البلاد وهم ضامنون له

ما كل من يلوك كلمة الاستقلال بفمه أو يرسمها بقلمه يعلم كنهه . فهو مدرك لمعناها عند نطقه بها . وما كل من يدعي في أنه يطلب الاستقلال للقوم فهو مخلص لهم ساع لخيرهم ، بل رب ساع لاستقلال القوم في الظاهر وهو انما يسعى لاستعبادهم ، سواء كان منهم أو أجنبيا عنهم ، من كان في شك من ذلك فليعتبر بما نقلته الينا البرقيات والصحف عن سياسة أوربة في أثناء هذه الحرب من وضع هذه الكلمة في موضعها أو تحريفها عنه

قال رئيس الوزارة الايطالية في خطاب القاه في مجلس الشيوخ عند البحث في مسألة احتلال الجرمان لبلاد الروسية والبحث معه في الصلح على قاعدة « استقلال الشعوب كلها وعدم انضمام قسم منها الى الامم المصرة في . ائل يناير (كانون الثاني) ١٩١٨ م . ترجمته بالعربية .

« ان دولتي الوسط أعلنتا انهما لا تنويان نزلة الاستقلال السياسي من البلاد التي احتلاها . فكلمة « الاستقلال السياسي » لا تنفي الاعتداء على الاستقلال الآخر كالاستقلال الاقتصادي مثلا ولا تضمن أيضا عودة المملكة المستقلة الى جميع أراضيها كاملة . أضف الى ما تقدم أن كلمة « استقلال الشعوب » كلمة مبهمة لا تزيلها الشكوك وما تضمره دولا الوسط من المطامع فانهما تقولان انهما لا تريدان ضما بالقوة . ومفهوم ذلك انهما تريدان ضما بغير القوة . فمن يمكن اذاً وصف الضم بالقوة الجواب عن ذلك أن الامر

معلق على وجود القوة وعلى شكل الجيار الذي يعرض على الشعوب الموجودة تحت نير الفاتحين» اه المراد منه. ونزيد عليه أن الوزير صرح بان الشعب الذي يراد استفتاؤه في أمره وحكم نفسه لا يعتمد على رأيه الا بعد سحب القوة الاجنبية المحتلة لبلاده

وكما يتلاعب السياسيون بلفظ الاستقلال تفسيرا وتأويلا واستثناءا مما من العوامل والنعوت والقيود التي يجرونها عليه يتلاعبون أيضا بما يقابله من لفظ الضم والفتح والحماية والرعاية والاحتلال الموقت وغير الموقت والمساءة . ولما افترح أحرار الروس وجوب بناء عقد الصلح على قاعدة استقلال جميع الشعوب الكبيرة والصغيرة وعدم الضم والغرامة أي عدم ضم أي دولة بنفسها شعبا من بلاد غيرها . دعا التحالف الجرماني يومئذ في اوج مجدها — استحسنت حكومة الولايات المتحدة وكذا دول الحلفاء هذه القاعدة وصفقوا يتباحثون فيها . الا أن مستر سكوبث رئيس الوزارة البريطانية قال مستر لويد جورج بن أن ضم البلاد في معجم (قاموس) السياسة أربعة معاني :

(١) ضم بعض البلدان لتحرير الشعوب الرازحة في قيود الظلم واغلال الاستبداد وهو أمر مشروع — وعده من أغراض القتال لهم

(٢) ضم البلاد التي تحتوي على أجناس — فصلت عن أصولها بارجاع الفرع الى أصله

(٣) الضم لاجل الاحتفاظ بمواقع حربية تكون ضرورية للدفاع لا للهجوم

(٤) ضم بمعنى فتح البلدان للتوسع والتبسط للسؤدد السياسي

والربح الاقتصادي وقال : ان هذا الاخير وحده لا يبقى شيئا من تأييد في بريطانيا ولا بين حلفائها .

ونقول ان هذا أمر لا يعرف الا بالنية اذ لا يدعيه أحد في هذا العصر بل كل من حول أخذ شيء من أرض غيره يدعي حسن النية فيه ويحاول تطبيقه على أحد الثلاثة الاوجه من معانيه وهو ما ذكره رئيس الوزارة الايطالية على ألمانية ولنمسة فيما أشرنا اليه من خطبته آنفا . ومتى كانت السياسة من الامور التعبدية ومقامات الصوفية حتى يحكم فيها أو عليها بحسن النية ؟ كلا ! انها تأويلات السياسة التي تجعل الحرام حلالا والحلال حراما بحلونه عاما ويحرمونه عاما ، فمن تدبر كلام اوزيرين الايطالي والبريطاني يظهر له انه لا ينبغي للعاقل البصير ان يغتر بظواهر كلام السياسيين اذا أطلقوا كلمة "الاستقلال" أو "الحرية" و"تحرير الشعوب والامم" فيظن انها تنافي ما يقابلها أو يضادها من الاستعباد أو الاستعمار أو الضم باسم الحماية أو الرعاية أو المساعدة الموقتة أو المطلقة ، فان الكلام يستعمل عندهم استعمالات مجازية ، ويختلف معناه حتى بما لا يمكن اطلاع أحد عليه وهو النية . فان قيل لهم ان الاصل في الالفاظ المطلقة ان تحمل على معانيها الحقيقية تفصوا من ذلك بصرف اللفظ عن حقيقته بالقرائن اللفظية أو المعنوية

فاذا طلب شعب من الشعوب من مؤتمر الصلح الاعتراف باستقلاله مع مساعدة بعض الدول له على النهوض بشؤون استقلاله كان ذلك عندهم دليلا على انه يطلب استقلالا مجازيا أي تصرفا ناقصا مقرونا بمساعدة أجنبية من شأنه أن يؤول الى الاستقلال التام الحقيقي الذي هو عبارة

عن نهوضه بأمر حكومته وحده (على حد « اني رأيت أعصر خمرا » أي عنبا يؤول أمره الى ان يكون خمرا اذا هو لم يفسد فيستحيل خلا).

فاذا يجب أن يقيد العالم الذي يراد به الحقيقة بوصف الاستقلال بالتام المطلق الناجز . وبعدم شيء ينافيه ويعد قرينة على مجازيته، وان يصرح الشعب الطالب بأن لا يقل أن يكون لدولة من الدول صفة رسمية لا قولية ولا فعلية ولا امتياز في بلاده، وأن يكون أمر امته بيدها وحكمها نيابيا لا يستبد فيه الا بما يقرره مجلس نوابه فيها

بهذا البيان يظهر لغير المتمرس بالسياسة ما يراه من التناقض أو التعارض في الاتفاق الفرنسي البريطاني على بلاد الشعوب العثمانية غير التركية كبلادنا العربية المشار عنه باتفاق سنة ١٩١٦ الذي اعلنه باريس السر مارك سايكس باسم الحكومة الانكليزية والمسيو غوبا سم الحكومة الفرنسية في واخر دسمبر (ك١) من السنة ثم اعلنته الحكومتان رسميا في ٨ نوفمبر (ت٢) من السنة الماضية. فقد صرح ممثل انكلترة بباريس « بانه لا يعقل ان يستقل الحجاز وتبقى سورية غير مستقلة » وصرح عقبه ممثل فرنسة في خطبته بأن الدولتين متفقتان على تحرير الشعوب غير التركية من النير التركي في آسية الغربي مهما كانت اديان هذه الشعوب واجناسها وتهيئتها لمستقبل احسن من ماضيها وللسير بها في طريق الاستقلال بالحكم وفي سبيل الحضارة مع احترام العقائد الدينية وحقوق الوطنيات . وستعمل كل من الدولتين في منطقة نفوذها وسيكون الدور الذي تمثله فرنسة وانكلترة دور وكيل لتحسين حالة المستقبل ودور حكم بين الجماعات

الدينية والجنسية والاولى مستمدة بهذا الدور في الشمال وشيعية في الجنوب » اه

فعلم من هذا التصريح ان التحرير الذي يقولونه هو تحرير مقيد بكونه خاصا بازالة سلطة الترك لا مطلق . وان الاستقلال الذي وعدوا به عبارة عن قيادة البلاد في رق الاستقلال لا الاستقلال الحقيقي الناجز وتستغني بهذا عن شرح البلاغ الذي نشر في ٨ نوفمبر والجمع بين مافيه من تعارض بين اعطاء أهل بلاد السورية والعراقية حق الاختيار لشكل حكومتهم وبين ضمان الدولتين للجميع قضاء عادلا واحدا ومساعدة الحكومات والمصالح الاهلية على الامور العلمية والاقتصادية وازالة الخلاف والتفرق من بينهم ، فان هذا لا يكون الا بتوليهما ادارة البلاد

هذا وانما ذكر لفظ الاختيار في البلاغ لتطبيقه على قواعد الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة التي وضعها لصلح الامم فانه صرح بأنه يجب استفتاء كل شعب في أمره ، وأن لا تحكم بلاد الا بما يختاره لها ، وانه ليس لدولة من الدول حق تمتاز به في بلاد غيرها بدعوى المصالح السياسية والادبية أو الاقتصادية ولا بأية دعوة أخرى ، وبأنه يجب تأسيس عصبة من الامم تضمن تنفيذ شروط الصلح ودوام السلم وحقوق الامم المستضعفة وتقوم بما يلزم لها من المساعدة

وقد قرأنا أخيرا في الرقيات والجرائد الباريسية تصريحا لرئيس الوزارة الفرنسية بأن مسألة الولايات العثمانية العربية وغيرها ستعرض على مؤتمر الصلح فيكون حكمه فيها هو الفصل ، وأن وفاق سنة ١٩١٦ كان وفاقا مؤقتا والحالة الحاضرة فيه مؤقتة أيضا . وقد كتب هذا الرئيس

[كذا] بهذا المعنى نشر في العدد ١٢٠ من جريدة المستقبل التي تصدر في باريس لسان حال خدمة الحكومة الفرنسية

بعد هذا كله نعجب لبقاء بعض السوريين مختلفين في أمر مستقبل بلادهم وزعم بعضهم ان وفاق سنة ١٩١٦ كالقضاء الالهي المنزل، لا يتحول ولا يتزلزل ، فيجب اظهار الرضا به . والسبق الى نيل الزلفى عند الحكومتين التي فوض اليها أمرهم بزعمهم ، ومن مقاومة آخرين لهؤلاء يطلب تفويض أمر تنظيم البلاد الى دولة أخرى غير الدولة التي يزعم أولئك انها صارت أو ستصير مالكة أمرهم ، وقصارى ذلك التنازع والتفاضل بين دولتين ، بحجة ارتكاب أخف الضررين ، وما أغنانا عن كل منهما ، فكيف نتخير فيهما .

ونعجب من هذا ان كل فريق يزعم انه يطلب الاستقلال والخير لوطنه في الحال والاستقبال ولا شك في ان فيهم المخلصين وغير المخلصين

ويسرنا ان السواد الاعظم من أهل البلاد لا يرضى لنفسه الا الاستقلال التام الناجز والحرية الكاملة الناجزة لا مجرد الاطلاق من قيد سلطة ضعيفة عاجزة لتحل محلها دولة قادرة وما كان بعضهم يغش أو يغلط نفسه بقيود يحسبها نافعة غير ضارة ، ولكن الامر قد انكشف وظهر فلا يخفى الا على أكمه لا يبصر القمر وشرط صحة الاقرار العلم والاختيار فالواجب الان أن يكسر المقيد قيده الذي تقيد به قبل العلم بأن أمره بيده وحرية القول والكتابة ، في الاقرار والتوكيل والانابة

ذلك بأن يستأنف زعماء البلاد بطريقة منظمة التوقيع على طلب الاستقلال التام المطلق الناجز وجعل حكومة البلاد نيابية (وبمقراطية)

تبني أحكامها على أساس العدل والمساواة وحفظ حقوق الفئات القليلة العدد من أهل البلاد، وان تضع لها ذلك جمعية الامم لا دولة من الدول وان يرفع ذلك بالبرق والبريد الى مؤتمر الصلح والى الرئيس ولسن ، وان ينيب هؤلاء الزعماء الذين يسعون لذلك واحدا من كل ولاية يمثلون الطوائف من الملل المختلفة ولرسالهم الى مؤتمر الصلح بطلب هذا الاستقلال

يا أبناء وطني الاعزاء: قد أجمعت الدول الكبرى على جعل استقلال الشعوب من قواعد صلح الامم وعلى تفويض أمر الولايات اليها فلا تستطيع دولة منها أخذ شيء من بلادنا الا بقرار من فالواجب الملزم واستثناء الملازم لامة تبخع نفسها وتحر مختارة بيدها مخدوعة أن تنال ذلك مساعدة محيا بها . واعيذكم بالله من هذه الماقبة. وأسأله لكم حسن الخاتمة.

تصحيح أغلاط الجزء الخامس من المجلد ٢١

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٢٦	٢٢	وسلا	مرسلا
٢٢٦	٢٣	النقور	والنقود
٢٢٧	٥	فيها	فيه
»	١١	فارسل	أرسل
»	٢١	لها	
٢٢٨	٢١	بغني	لايغني

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٣٢	٢	جوابة يقولون من	حالة تقولون الاحكام من
٢٣٧	١٠	سيقولون الله	سيقولون لله
٢٣٧	١٨	أتنبؤن	قل أتنبؤون
٢٣٩	١٦	أتبعه	أتباعه
٤٤٠	١٧	اليه	
»	»	اتفاقا	اتفق
٢٤٦	١٧	هي	هي التي
٢٤٩	١١	فنعطوه	فتعطوه